بنك الاستثمار القومي
قطاع الاستثمار والموارد
الدعم الفني للاستثمار

عدد رقم 25– الخميس 2017/9/7

الخبر:

انطلاق قمة بريكس فى الصين بمشاركة الرئيس السيسى

انطلقت صباح الاثنين 4/ 9 / 2017، الدورة التاسعة لدول تجمع البريكس التى تضم (البرازيل والهند وروسيا وجنوب إفريقيا)، وذلك بمشاركة جمهورية مصر العربية.
وتعقد الدورة التاسعة لمجموعة "البريكس" فى مركز شيامن الدولى للمؤتمرات بالصين، وتشارك فيها مصر للمرة الأولى بوفد رفيع المستوى برئاسة الرئيس عبد الفتاح السيسي؛ تلبية لدعوة الرئيس الصينى شى جين بينج، نظرا لما تتمتع به مصر من فرص اقتصادية متميزة وموقع استراتيجى ودور رئيسى على المستوى الإقليمى والدولي.

المصدر: (اليوم السابع بتصرف الإثنين، 04 سبتمبر 2017)

التعليق على الخبر

- تعد قمة "بريكس" من أحد أهم المؤتمرات الأقتصادية حول العالم، و قد بدأت تاسيسها في عام 2006 بمشاركة خمس دول (الصين- روسيا – البرازيل- الهند – جنوب افرقيا)، في محاولة منها لدخول في الأقتصاد العالمي بدلًا من الأستحواذ الغربي عليه. وأخذ مسمي المجموعه من أول حرف لكل دولة في مسماها باللغه اللاتينية، وبدأ أول إجتماع للدول الخمس في عام 2008 في جزيرة هوكايدو الصينية. وتبلغ المساحة الإجمالية للدول الخمسة، 39.7 مليون كم مربع، بنسبة 29.8% من المساحة العالمية، أما عدد السكان الإجمالى لتلك الدول يبلغ قرابة 3 مليار نسمة، بنسبة 42.1% من التعداد العالمى. ويبلغ حجم الناتج المحلى الإجمالى لدول "بريكس"، 16.4 تريليون دولار، بنسبة 22.3% من الناتج العالمى.

- **مرصد الأخبار هي سلسلة دورية تهتم بعرض أهم الأخبار الاقتصادية ذات التأثير المباشر على الاقتصاد المصري بصفة عامة، وعلى القطاع المصرفي على وجه الخصوص، وتحليل هذه الأخبار لمعرفة آثارها المباشرة وغير المباشرة.**
- **جميع الآراء الواردة في هذه السلسلة هي مجرد تحليلات واجتهادات بحثية، ولا تعبر بأي حال عن الرأي الرسمي لبنك الاستثمار القومي، ويجب أخذها في إطارها البحثي فقط.**
- **قامت بالتعليق على هذا العدد: هبة عبد الدايم**

- تستحوذ المجموعة على نصف الاحتياطى العالمى من العملات الأجنبية والذهب، كما تستحوذ أيضا على نصف الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى العالمى. و لدى المجموعة 13.24% من قوة التصويت لدى البنك الدولى، و14.91% من حصص صندوق النقد الدولى، وذلك حسب الإحصاءات الأخيرة مطلع 2017 .
- تحظى القمة باهتمام بالغ هذا العام، لاستهدافها تحرير التجارة، وفتح الاقتصاد العالمى، والاستثمار فى أسواق الدول الواعدة اقتصاديًا خلال السنوات المقبلة، ولعل مشاركة مصر البارزة فى القمة الاقتصادية، خير دليل على قوة الاقتصاد المصرى، ومستقبله المزدهر الذى يجذب الدول الاقتصادية الكبرى للاستثمار فيه.
- تهدف القمة إلى إيجاد بديل فعال وحقيقى لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى، إلى جانب تحقيق تكامل اقتصادى وسياسى وجيوسياسى بين الدول الخمس فى عضويته، وتنمية البنية التحتية فى بلدان المجموعة، وإيجاد طريقة فعالة لمنح وتبادل القروض بين دول المجموعة بشكل لا يؤثر على الاقتصاد العالمى.
- وقمة "بريكس"، كانت فرصة لتوضيح التدابير التى قامت مصر بها لتشجيع الاستثمار والتى تشمل صدور قانون الاستثمار الجديد وما يوفره من حوافز غير مسبوقة وتسهيل للإجراءات التى تحفز وتشجع الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر وتوفر المناخ الجاذب له. ولقد صرح وزير الخارجية الصينى، بأن "مصر شريك هام للصين فى تحقيق مبادرة الحزام والطريق"، كما أنه منذ أن طرحت الصين مبادرة الحزام والطريق عام 2013، ومصر تشارك فيها بنشاط وتسعى بشكل حثيث إلى تحقيق التكامل بين المبادرة الصينية واستراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر 2030".
- ونوه وزير الخارجية الصينى، بما شهده التعاون بين الجانبين فى هذا الإطار من حصاد وافر، حيث تظهر الأرقام أن عدد الشركات الصينية العاملة بمصر ارتفع من 40 عام 2014 إلى أكثر من 100 حاليا، فضلا عن توسع حجم الاستثمارات الصينية فى مصر إلى 700 مليون دولار، إضافة إلى مشاريع عدة تمثل نموذجا للتعاون العملى بين البلدين، منها على سبيل المثال لا الحصر مشروع القطار الكهربائى فى مدينة العاشر من رمضان، الذى تم توقيع اتفاقية بشأنه مؤخرا بقيمة أكثر من 1.2 مليار دولار، ومشروع إنشاء العاصمة الإدارية الجديدة وكذا منطقة السويس للتعاون الاقتصادى والتجارى الصينى - المصرى.
- كما بلغ عدد السائحين الصينيين الوافدين إلى مصر فى الأشهر الخمسة الأولى من العام الجارى 150 ألف سائح، بزيادة نسبتها 94% مقارنة بنفس الفترة من عام 2016، لتصبح الصين بذلك رابع أكبر مصدر للسياحة لمصر هذا العام.
- احتلت الصين المركز الأول كأكبر دول العالم الموردة لمصر، إذ بلغ حجم الواردات من الصين فى الفترة من يناير حتى مايو 2017 نحو 2.9 مليار دولار، بعدما سجلت 4.1 مليار دولار فى الفترة نفسها من العام الماضى، بتراجع قيمته 1.2 مليار دولار بنسبة 30.3.% وبلغت الصادرات المصرية 325.8 مليون دولار خلال أول خمسة أشهر من 2017، بعدما سجلت 234.2 مليون دولار خلال الفترة نفسها من العام الماضى، بزيادة 91 مليون دولار.